

## القرار ١٧٤٦ (٢٠٠٧)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٦٤٥ المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧  
إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة بشأن أفغانستان، ولا سيما قراره ١٦٦٢ (٢٠٠٦) بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حتى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧ على النحو المنصوص عليه في تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ (S/2006/145)، وقراره ١٦٥٩ (٢٠٠٦) المؤيد لاتفاق أفغانستان، وإذ يشير أيضا إلى تقرير بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان، من ١١ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (S/2006/935)،  
وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها الوطنية،

وإذ يعيد تأكيد مواصلة دعمه لحكومة أفغانستان وشعبها في ما يبذلانه من جهود لإعادة بناء بلدهما، وتوطيد أسس السلام المستدام والديمقراطية الدستورية، واحتلال المكانة اللائقة بهما في المجتمع الدولي،

وإذ يعيد في هذا السياق تأكيد دعمه لتنفيذ اتفاق أفغانستان واستراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان والاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، تحت مسؤولية الشعب الأفغاني، وإذ يحيط علما بضرورة بذل جهود متواصلة من جانب جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة لتوطيد التقدم المحرز في تنفيذها ولقهر التحديات الراهنة،

وإذ يشير إلى أن اتفاق أفغانستان يستند إلى شراكة بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور تنسيقي محوري ومحيد،

وإذ يسلم مرة أخرى بترابط التحديات في أفغانستان، وإذ يؤكد من جديد أن الجهود المتواصلة لإحراز تقدم في مجالات الأمن والحكم والتنمية، وكذلك في المسألة



الشاملة لعدة قطاعات المتمثلة في مكافحة المخدرات، هي جهود يعزز بعضها بعضا، وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي للتصدي لهذه التحديات بأسلوب منطقي من خلال الإطار الشامل الذي يوفره اتفاق أفغانستان،

وإذ يلاحظ، في سياق نهج شامل، أوجه التآزر بين أهداف البعثة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، وإذ يشدد على ضرورة مواصلة التعاون والتنسيق فيما بينهما، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمسؤوليات المحددة لكل منهما،

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان، ولا سيما تزايد الأنشطة المتسمة بالعنف والأنشطة الإرهابية من جانب حركة الطالبان وتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة غير القانونية، والأفراد الضالعين في تجارة المخدرات، والصلوات التي تربط بين أنشطة الإرهاب والمخدرات غير المشروعة، مما تنجم عنه أخطار تهدد السكان المحليين، وقوات الأمن الوطني، والأفراد العسكريين والمدنيين الدوليين، وإذ يؤكد أهمية أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها،

وإذ يعرب أيضا عن قلقه إزاء عواقب التمرد الوخيمة الماسة بقدرة الحكومة الأفغانية على توفير الأمن والخدمات الأساسية للشعب الأفغاني، وعلى كفالة تمتعه التام بحقوق الإنسان والحريات الأساسية المقررة له،

وإذ يشير إلى أهمية إعلان كابل المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن علاقات حُسن الجوار (إعلان كابل) (S/2002/1416)، وإذ يرحب بإعلان نيودلهي المعتمد في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في المؤتمر الإقليمي الثاني للتعاون الاقتصادي بشأن أفغانستان، وإذ يتطلع إلى المؤتمر الإقليمي الثالث للتعاون الاقتصادي بشأن أفغانستان المقرر عقده في إسلام آباد، بباكستان، في عام ٢٠٠٧، وإذ يشدد على ما لإحراز التقدم في مجال التعاون الإقليمي بوصفه أداة فعالة لتعزيز الأمن والحكم والتنمية في أفغانستان من أهمية حيوية بالنسبة لجميع الأطراف،

وإذ يشير إلى قراراته ١٢٦٥ (١٩٩٩)، و ١٢٩٦ (٢٠٠٠)، و ١٦٧٤ (٢٠٠٦) و ١٧٣٨ (٢٠٠٦) بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وإلى قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن،

وإذ يشدد على الدور المحوري المحايد الذي تواصل الأمم المتحدة أداءه في مجال تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان بقيادتها للجهود التي يضطلع بها المجتمع الدولي، بما فيها القيام، بالاشتراك مع حكومة أفغانستان، بتنسيق ورصد الجهود المبذولة لتنفيذ اتفاق أفغانستان، وإذ يعرب عن تقديره وتأييده القوي للجهود الجارية التي يبذلها الأمين العام

وممثله الخاص لأفغانستان والنساء والرجال العاملون في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان،

- ١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/2007/152)؛
- ٢ - يعرب عن تقديره لالتزام الأمم المتحدة الطويل الأجل بالعمل مع حكومة أفغانستان وشعبها؛
- ٣ - يقرر تمديد ولاية البعثة، طبقاً لأحكام إنشائها بموجب القرار ١٦٦٢ (٢٠٠٦)، لغاية ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٨؛
- ٤ - يؤكد دور البعثة في العمل على زيادة تماسك المشاركة الدولية في دعم أفغانستان، وبذل مساعيها الحميدة من خلال أنشطة الدعوة في أفغانستان، ودعم التعاون الإقليمي في سياق اتفاق أفغانستان، وتعزيز التنسيق الإنساني، ومواصلة الإسهام في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك رصد حالة المدنيين في الصراع المسلح؛
- ٥ - يرحب بوجود البعثة الموسع في المقاطعات، من خلال مكاتب المناطق ومكاتب المقاطعات، الذي يدعم الجهود المبذولة على الصعيد المركزي لتنسيق ورصد تنفيذ اتفاق أفغانستان والمساعدة في الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان وشركاؤها الدوليون من أجل تحسين تقديم الخدمات إلى المواطنين الأفغان في جميع أنحاء البلد، ويشجع على إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد، بما في ذلك في المقاطعات الجنوبية والشرقية، إذا ما سمحت الظروف الأمنية بذلك؛
- ٦ - يكرر دعوته للحكومة الأفغانية، وكافة أعضاء المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، لتنفيذ اتفاق أفغانستان ومرفقاته تنفيذا كاملاً؛
- ٧ - يؤكد أهمية استيفاء معايير وآجال اتفاق أفغانستان لإحراز تقدم بشأن الأمن والحكم والتنمية فضلاً عن المسألة الشاملة لعدة قطاعات المتمثلة في مكافحة المخدرات ومسألة زيادة فعالية المساعدات المقدمة إلى أفغانستان وتنسيقها؛
- ٨ - يستلم بالدور المحوري الذي يقوم به المجلس المشترك للتنسيق والرصد في تيسير ورصد تنفيذ "الاتفاق"، ويؤكد دور ذلك المجلس في دعم أفغانستان بوسائل مختلفة من بينها تنسيق المساعدات الدولية وبرامج إعادة الإعمار، ويشجع الجهود المبذولة لتعزيز أمانة ذلك المجلس، ويرحب بالنتائج التي أسفر عنها اجتماع ذلك المجلس المعقود على مستوى كبار المسؤولين، في برلين في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ويشجع على

بذل مزيد من الجهود لتوفير توجيه سياسي ملائم رفيع المستوى وتشجيع المشاركة الدولية بصورة أكثر إحكاما؛

٩ - يدعو جميع الأطراف والجماعات الأفغانية للمشاركة بشكل بناء في حوار سياسي جامع، في إطار الدستور الأفغاني وبرامج المصالحة التي يقودها الأفغان، وفي التنمية الاجتماعية للبلد، ويؤكد أهمية هذه العوامل في تعزيز الأمن والاستقرار؛

١٠ - يشدد على ضرورة إحراز مزيد من التقدم في إصلاح القطاع الأمني، ولا سيما من أجل العمل على بلوغ هدف تحقيق توازن عرقي في قوات الأمن الأفغانية التي توفر الأمن وتكفل سيادة القانون في جميع أنحاء البلد، ويرحب في هذا الصدد بالجهود الجارية لتعزيز القدرات الوظيفية والطابع المهني والمساءلة في القطاع الأمني، بما فيه الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية، بما في ذلك المساهمات المقترحة مؤخرا من قبل الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء، ويدعو إلى الرصد السليم لنشر الشرطة المساعدة لكفالة خضوعها للمساءلة أمام السلطات المركزية؛

١١ - يرحب بقرار الاتحاد الأوروبي القاضي بإنشاء بعثة تعمل في مجال ضبط الأمن وتكون لها ارتباطات بسيادة القانون ومكافحة المخدرات على نطاق أوسع، لتساعد وتعزز الجهود الجارية في مجال إصلاح الشرطة على المستوى المركزي ومستوى المقاطعة، ويتطلع قدما إلى بدء عمل البعثة في وقت قريب؛

١٢ - يرحب بالتوصل إلى خاتمة موفقة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، فضلا عن بدء برنامج حل الجماعات المسلحة غير المشروعة والالتزامات المقطوعة في هذا الصدد أثناء مؤتمر طوكيو الثاني المعني بتوطيد السلم في أفغانستان المعقود في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، ويدعو الحكومة الأفغانية إلى بذل جهود دؤوبة من أجل العمل على جميع المستويات على تنفيذ البرنامج في جميع أنحاء البلد، في حينه، بوسائل عدة تشمل تنفيذ "خطة العمل" المعتمدة حديثا، ويطلب إلى المجتمع الدولي تقديم مزيد من المساعدات إلى هذه الجهود، مراعيًا في ذلك توجيهات البعثة تمام المراعاة؛

١٣ - يشدد على الحاجة إلى التعجيل بالتقدم في تنفيذ الاستراتيجية العشرية لإصلاح قطاع العدالة في أفغانستان في إطار اتفاق أفغانستان، بوسائل عدة تشمل تعريف المسؤوليات وتوفير الموارد الكافية، ويدعو الحكومة الأفغانية إلى أن تواصل العمل، بمساعدة من المجتمع الدولي، من أجل إقامة نظام للعدالة يتسم بالتراهة والشفافية، بما في ذلك إعادة بناء منظومة السجون وإصلاحها، بغية تعزيز سيادة القانون في كل أنحاء البلد والقضاء على

الإفلات من العقاب، ويحيط علماً مع الاهتمام بالمبادرة الرامية إلى تنظيم مؤتمر في روما بشأن سيادة القانون في أفغانستان من أجل تعزيز الالتزام الأفغاني والتزام المجتمع الدولي بإصلاح قطاع العدالة؛

١٤ - يرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات الأفغانية لتشجيع الإصلاح التشريعي، ويؤكد أهمية الدعم الدولي لبناء القدرات أثناء عملية الإصلاح هذه وتنفيذها؛

١٥ - يرحب بإنشاء مجالس المقاطعات وفقاً لدستور أفغانستان، ويشجع جميع المؤسسات على العمل بروح التعاون، ويدعو الحكومة الأفغانية إلى مواصلة إصلاح الإدارة العامة لكفالة الحكم الرشيد والتمثيل والمساءلة الكاملتين على الصعيدين الوطني والمحلي، ويؤكد ضرورة بذل المجتمع الدولي مزيداً من الجهود لتوفير المساعدة التقنية في هذا المجال، ولا سيما على الصعيد المحلي؛

١٦ - يطالب الحكومة الأفغانية بأن تبدأ، بدعم من المجتمع الدولي، التخطيط والإعداد للدورة الانتخابية المقبلة في أفغانستان، بما في ذلك إنشاء سجل دائم للناخبين المدنيين، وفق الدعوة الواردة في اتفاق أفغانستان، وإصدار وتنفيذ قانون انتخابات مستكمل، وتقديم دعم مالي وسياسي للجنة الانتخابات المستقلة لكفالة امتلاكها الموارد اللازمة، وكفالة وضع أفغانستان على طريق استحداث أنظمة متيسرة الثمن ومستدامة تسهم في إجراء انتخابات حرة نزيهة شفافة؛

١٧ - يلاحظ مع القلق آثار الفساد الواسع النطاق على الأمن والإدارة السليمة وجهود مكافحة المخدرات، ويدعو الحكومة الأفغانية إلى القيام بدور قيادي قوي، بمساعدة من المجتمع الدولي، في مكافحة الفساد ومواصلة بذل الجهود من أجل إنشاء إدارة أكثر فعالية وقابلة للمساءلة وتتسم بالشفافية، ويرحب بالخطوات التي خطتها الحكومة الأفغانية مؤخراً في هذا الخصوص؛

١٨ - يدعو إلى الاحترام التام لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جميع أنحاء أفغانستان؛ ويطلب إلى البعثة أن تواصل، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، المساعدة في التنفيذ التام للأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان في الدستور الأفغاني والمعاهدات الدولية التي تعد أفغانستان دولة طرفاً فيها، ولا سيما الأحكام المتصلة بتمتع المرأة التام بما لها من حقوق الإنسان؛ ويشيد باللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان نظراً لما تبذله من جهود شجاعة لرصد احترام حقوق الإنسان في أفغانستان ولتعزيز هذه الحقوق وحمايتها؛

١٩ - يشدد على أهمية العملية الجارية للمصالحة الوطنية التي تضطلع بها حكومة أفغانستان، ويشجع على القيام، بدعم دولي، بتنفيذ "خطة العمل المتعلقة بالسلام والعدالة والمصالحة" تنفيذًا تامًا وفي حينه وفقًا لاتفاق أفغانستان، ودون مساس بتنفيذ التدابير التي أقرها مجلس الأمن في قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة؛

٢٠ - يرحب بتعاون حكومة أفغانستان والبعثة مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) في تنفيذ القرار ١٧٣٥ (٢٠٠٦)، ويشجع على مواصلة هذا التعاون؛

٢١ - يرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان، ويشدد على الحاجة إلى مواصلة الحكومة الأفغانية الاضطلاع بدور قيادي لتنفيذ تلك الخطة، ويشجع المشاركين في مؤتمر لندن على مواصلة الوفاء بتعهداتهم والنظر في زيادة تبرعاتهم، بما في ذلك تقديم المساعدة المالية لتنفيذ الاستراتيجية؛

٢٢ - يعرب عن قلقه إزاء ما تسببه زيادة زراعة الأفيون وإنتاجه والاتجار به من ضرر جسيم بالأمن والتنمية والحكم في أفغانستان وكذلك بالمنطقة وعلى الصعيد الدولي؛ ويدعو الحكومة الأفغانية إلى العمل، بمساعدة من المجتمع الدولي، على متابعة التنفيذ الفعال للاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات؛ ويشجع على تقديم دعم دولي إضافي للأولويات الأربع المحددة في تلك الاستراتيجية، بوسائل عدة تشمل تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستثماري لمكافحة المخدرات ومواصلة التعاون الإقليمي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلاتف ومكافحة غسل الأموال المرتبط بذلك الاتجار؛

٢٣ - يرحب بنتائج المؤتمر الوزاري الثاني المعني بطرق تهريب المخدرات من أفغانستان، الذي نظّمته في موسكو، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (S/2006/598)، حكومة الاتحاد الروسي بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار مبادرة ميثاق باريس، ويدعو الدول إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي من أجل التصدي للتهديد الموجه إلى المجتمع الدولي بفعل إنتاج المخدرات بصورة غير مشروعة في أفغانستان والاتجار فيها بصورة غير مشروعة انطلاقًا من أفغانستان؛

٢٤ - يطالب جميع الأطراف الأفغانية والدولية بمواصلة التعاون مع البعثة في تنفيذ ولايتها وفي الجهود الرامية إلى تعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وحرية تنقلهم في شتى أنحاء البلد؛

٢٥ - **يطالب** حكومة أفغانستان بأن تواصل، بالاستعانة بالمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي، بما فيها القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة، ووفقا للمسؤوليات الآيلة للتطور الموكولة إلى كل منها، للتصدي لما تشكله حركة الطالبان وتنظيم القاعدة، وغيرهما من الجماعات المتطرفة، والأنشطة الإجرامية، من تهديد لأمن أفغانستان واستقرارها، **ويرحب** باستكمال توسع القوة الدولية للمساعدة الأمنية في شتى أنحاء أفغانستان، **ويطالب** جميع الأطراف باحترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسانية بما يكفل حماية حياة المدنيين؛

٢٦ - **يرحب** بالجهود الجارية التي تبذلها حكومة أفغانستان وشركاؤها المجاورون والإقليميون من أجل تعزيز الثقة والتعاون فيما بينهم، **ويشدد** على أهمية زيادة التعاون بين أفغانستان والشركاء ضد حركة الطالبان وتنظيم القاعدة، وغيرهما من الجماعات المتطرفة، لتعزيز السلام والرخاء في أفغانستان، ولتعزيز التعاون في قطاعي الاقتصاد والتنمية كوسيلة من وسائل تحقيق الاندماج التام لأفغانستان في الديناميات الإقليمية والاقتصاد العالمي، **ويرحب كذلك** بما أحرز من تقدم في هذا الصدد؛

٢٧ - **يقر** بأهمية العودة الطوعية والأمنة والمنظمة والاندماج المستدام لما تبقى من لاجئين أفغان من أجل استقرار البلد والمنطقة، **ويدعو** إلى مواصلة وتعزيز المساعدة الدولية في هذا الخصوص؛

٢٨ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس كل ستة شهور عن التطورات في أفغانستان؛

٢٩ - **يقرر** أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.